

عولمة النظام الدولي: الفواعل والقضايا

عامر مصباح

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3-

ملخص:

أدت العولمة المتزايدة للاقتصاديات الوطنية عقب نهاية الحرب الباردة إلى انتشار حركية العولمة إلى القطاعات الأخرى المشكلة لمفهوم النظام الدولي، بشكل أحدث تغييرات راديكالية في بنية وفواعل وعمليات صناعة القرار في مؤسسات النظام الدولي. ليس هذا فحسب، وإنما امتدت العملية إلى المخرجات المتناقضة للسياسة الدولية المنعكسة في المسارات الخطية وغير الخطية للأحداث؛ أو بتعبير جيمس روزنو James N. Rosenau ظهور ما يسمى "بالتكامل المجزأ" Fragmegration. فهذا المصطلح مركب من كلمتين "التشردم" Fragmentation و"التكامل" Integration جمعتهما روزنو في مصطلح واحد، للتدليل على شكل النظام العالمي الآخذ في التشكل. يتضمن هذا المصطلح اتجاهين متعاكسين للسياسة العالمية يعملان بشكل متلازم وينتجان مخرجات متناقضة؛ لكن يتفاعلان بشكل يعزز كل واحد منهما استمرار الآخر وحيويته في صياغة السياسة العالمية. ومن الأمثلة الأكثر وضوحا التي يمكن التدليل بها في هذا السياق، انتشار ظاهرة الإرهاب والحروب الأهلية بالتلازم مع نشاط الأسواق الجهوية والتكتلات الاقتصادية وكثافة المبادلات التجارية واتساع دائرة التعاون الاقتصادي عبر العالم. وليس هناك مؤشر على أن هناك اتجاه يطغى على آخر وبلغيه تماما، لكن الملاحظة الأساسية التي يجب الإشارة إليها هي أن الاتجاه التفكيكي هو الأكثر شيوعا في المناطق غير المندمجة اقتصاديا مثل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب ووسط آسيا، المناطق الأكثر اضطرابا في العالم؛ إلا أن في

نفس الوقت والأقل حدة، تشهد المناطق المندمجة اقتصاديا مظاهر الاضطراب والتفكك مثل تنامي العداء ضد المهاجرين في أوروبا، واستمرار النزعة العنصرية في أمريكا (اضطرابات السود في فيرغستون بولاية ميزوري بالولايات المتحدة على خلفية قتل شرطي أبيض لشاب أسود في 2014/08/08).

إن اتجاه التبعض والتكامل، النزعة العالمية والنزعة المحلية، والنزعة القومية والعولمة؛ يشكلون مضمون معادلة التناقض التي سوف تعكس دورها مستقبل النظام العالمي، بحيث أن هذه الثنائيات تتفاعل بشكل متلازم وفي أحيان أخرى بشكل سببي، بحيث أن كل جزئية منهما توجد وتعزز وتذكي نشاط الآخر؛ وبالتالي يصبح كل اتجاه هو مبرر لوجود الاتجاه الآخر أو مصدرا منتجا له والعكس بالعكس. ضمن عمليات التفاعل في السياسة العالمية، تجري الأحداث في مسارات متعكسة بحيث تتآكل معها المنحنى الخطية، وتطفو التناقضات والمخرجات المتضاربة للنظام العالمي، أين يمكن أن يجتمع العدو والصديق، الخصم والحليف، الاتفاق والاختلاف وغيرها من الثنائيات المتناقضة. يمكن مناقشة هذا الموضوع من خلال محورين أساسيين هما:

- مصادر نشوء وتفاعل معادلة التناقض؛

- معلمات مستقبل النظام العالمي.

الكلمات الدالة: التكامل المجزأ، الإرهاب والحروب الأهلية، التبعض والتكامل، النزعة العالمية والنزعة المحلية، النزعة القومية والعولمة، النظام العالمي.

Résumé :

La mondialisation des économies nationales a engendré des retombées multiples sur de vastes régions qui vont au delà des domaines économiques, induisant des changements radicaux dans la structure, les acteurs et la nature des processus décisionnels au sein des institutions mondiales. James N. Rosenau a simplifié ces changements par deux notions "Fragmegration" et "Fragmentation", afin de décrire et formuler le concept de régime international. Paradoxalement, cette dynamique de la mondialisation produit des résultats controversés, dessinant par voie de conséquence deux tendances qui interagissent l'une sur l'autre dans une logique complémentaire: la première

travaille en faveur de l'intégration régionale et mondiale, et la seconde qui se dirige, en revanche, vers la la fragmentation des régimes sociaux et des sociétés. L'aspect principal des deux tendances contradictoires apparaît, par exemple, à travers les manifestations du terrorisme dans le monde, et dans le même temps, on constate l'éclosion des marchés régionaux et la création de zones franches à travers le monde. Deux axes sont développés de cette contribution:

- les sources émergentes et interaction de l'équation de la contradiction,
- et les paramètres du système mondial.

Mots clefs L'intégration Fragmenté, terrorisme et guerres civiles, l'intégration et fragmentation , tendance mondiale et la tendance locale, le nationalisme et la mondialisation, l'ordre mondial.

Summary:

The globalizing of national economies around the world has created increasingly spillover state of globalization on multi issue-areas across wide regions and include non-economic domains, in turn has formulated the concept of international regime; when it causes radical changes in structures, actors nature and decision making processes within global institutions. Paradoxically, such globalize dynamics produce controversial outputs: ones works toward regional and global integration, and second group works toward fragmentation the both of social regimes and societies; for such situation, James Resonau launched the famous term "Fragmegration" in behalf expressing on those contradictions outputs of international system. The main aspect of the two contradict trends that each of them feed and reinforce the other and interact in associated relation, for example, terrorism diffusing around the world in the same time with regional markets diffusion and establish the free zones across the world.

We discuss this subject trough tow points:

- 1) emergent sources and interaction of contradiction equation;

2) parameters of world system.

Key words : Fragmented integration , terrorism and civil wars, integration of scattershot , global trend and local tendency, nationalism and globalization, world order

مقدمة:

مصادر نشوء وتفاعل معادلة التناقض

بالنظر إلى المضمون المفاهيمي الذي أعطي لمصطلح "معادلة التناقض"، يمكن الادعاء بأنها عملية متطورة ومتفاعلة بشكل مركب، أكثر مما هو مصطلح يعبر عن ظاهرة محددة الخصائص؛ وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مصادر هذه العملية المركبة في مجموعة من النقاط، هي كالتالي:

1-ثورة المهارة، يتضمن هذا المصطلح معنى توسع أفق تفكير الناس على المستوى العالمي حول المستقبل وطريقة العيش ومعالجة المشاكل وسبل كسب الثروة والتفكير حول الآخرين؛ الأعمق من ذلك، الاشتراك في كسب نفس الخبرات وآليات العمل المتطورة التي يمكن نقلها من منطقة لأخرى، طالما أن هناك إدراك منفعي راسخ بأنها تساهم في زيادة تطوير الأنشطة الاقتصادية وكسب الثروة وتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. كما تنعكس "ثورة المهارة Skill Revolution" أيضا في القدرة المتزايدة لدى الأفراد والجماعات حول التفكير خارج أطر وطرق التفكير التقليدية ضمن المستوى المحلي أو الوطني، بحيث توسعت لتشمل المستوى العالمي. كل نماذج الهاتف النقال الجديدة، الطائرات النفاثة، التلفزيونات، السيارات، الأدوات الكهرو-منزلية، والسلسلة طويلة؛ يتم تصميمها على أساس أنها تسوق على المستوى العالمي للاستهلاك أو الاستخدام، ويتم إنشاء مراكز إنتاج فرعية لها في مناطق متفرقة عبر العالم. تتطلب طريقة التفكير الجديدة أن تكون المهارات المكتسبة بدون جنسية ولا انتماء قومي ولا دافع سياسي. وبذلك تصنع التحالفات عبر إقليمي وعالمي بين الأفراد والجماعات والفواعل غير الدول، حول تطوير ونشر الأساليب الجديدة في العمل والإنتاج وزيادة فعالية صمود الاقتصاديات والأسواق أمام

المنافسة الحادة بين فواعل الإنتاج. بسبب أنها تشتت خاصياتها من "ثورة التكنولوجيا التقنية"،¹ فإن ثورة المهارة قد عززت قدرات الأفراد حول الانخراط في أنشطة العمل المختلفة بغض النظر عن المكان أو السياسة أو القومية أو الإيديولوجيا، وتشكيل العلاقات المركبة ومصفوفات التفاعل الوظيفي عبر مناطق كبيرة من العالم.

2-أزمات السلطة، يتضمن هذا المصدر تآكل الولاءات الوطنية كنتيجة لحالة عدم ثقة المواطنين في الحكومات الوطنية، خاصة في حالة الفشل أمام تحدي المشكلات اليومية التي تواجه المواطنين؛ في مقابل ذلك هناك ضغط متزايد في مناطق الاندماج الإقليمي باتجاه تحويل الولاء نحو البنيات الوظيفية فوق قومية المتخصصة في إشباع الحاجات اليومية لشعوب مناطق التكامل الإقليمي. إن أزمات السلطة Authority Crises متولدة بشكل أساسي من ضعف الشرعية التقليدية في تمثيل المواطنين بشكل ملموس حول القضايا ذات الصلة المباشرة بحياتهم اليومية، بحيث أصبحت الحكومات الوطنية عبر العالم غير قادرة على تنفيذ السياسات المختلفة بدون مساعدة المنظمات فوق قومية وموافقة المجتمع المدني العالمي والمنظمات غير الحكومية. خاصة وأن الفواعل غير الدول وعلى وجه التحديد المنظمات فوق قومية، أصبحت متخصصة في مجالات القضية المختلفة بشكل متزايد، ومحترفة في جمع ومعالجة المعلومات بشكل ولّد حاجة الحكومات المتزايدة لهذه المنظمات؛ التي بطريقة أخرى أصبحت تخترق الحدود الوطنية للحكومات وتثبت شرعيتها من خلال الفعالية في أداء الوظائف وتقديم المساعدة والاستشارات المفيدة حول طرق التسيير الجديدة وصناعة القرار الجماعي ومعالجة المشاكل المعقدة.

3-تشعب البنيات العالمية، نتجت هذه الخاصية عن ظاهرة العولمة المتزايدة للاقتصاديات الوطنية عقب نهاية الحرب الباردة الآخذة في التنامي وسوف تستمر في المستقبل، بحيث أصبح لكل فاعل من فواعل العولمة فرع يمثله داخل المجتمعات المحلية من جهة. ومن جهة أخرى،

¹ هارلان وألمان وجيمس بي. ويد، "الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية: التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصرى الصدمة والترويع"، في دراسات عالمية، ع. 31 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 52-66.

تعددت فواعل العولمة بشكل كثيف ملأت السياسة العالمية عبر قومي وفوق قومي، تتدخل بشكل متزايد في صياغة وتحديد جدول أعمال وترتيب الأولويات العالمية. بواسطة هذين التطورين البنائين عبر عالمي، حدث تشعب البنيات العالمية Bifurcation of Global Structures في شكل مصفوفات أو شبكات بنائية ممتدة في كل مكان، وهي أكثر كثافة في المناطق المندمجة اقتصاديا وأمنيا، التي تأثرت بديناميكيات العولمة وتبنت معايير ولوائح النظام العالمي. تولد عن التشعب البنائي عبر إقليمي وعبر عالمي، تشعب في ولاءات الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني، بحيث أصبح الانتماء يميل أكثر نحو القضية المشتركة أو الوظيفة أو الإيديولوجيا الجماعية. وأكثر تجليات ذلك، زيادة عدد العابرين للحدود الوطنية بحثا عن الوظيفة أو مناصرة القضايا المشتركة، في مقابل تآكل ارتباط الأفراد بأوطانهم عندما أصبح يعبر الأفراد بأعداد كبيرة البحار ويخاطرون بأنفسهم في مواجهة الموت من أجل الحصول على الوظيفة.

من ناحية أخرى، أدى تشعب البنيات العالمية إلى تعدد مراكز القوى في صناعة القرار العالمي حول القضايا أو الأجندة الكبرى التي تستقطب جماعة كبيرة من الناس عبر العالم، مثل التجارة الدولية، حقوق الإنسان، البيئة وتنظيف الهواء، ومناهضة الحروب التقليدية والأهلية.

4- الانفجار المنظماتي، تتحدد الخاصية الرابعة لمعادلة التناقض في الزيادة غير المسبوقة لعدد

المنظمات بكل أشكالها، التي تغطي أنشطتها كل مجالات القضية، المهمة والهامشية. إن السبب الرئيسي لظهور الحجم الكبير من المنظمات -أو ما يسمى "بالانفجار المنظمات Organizational Explosion"- هو حركة العولمة وموجة انفتاح المجتمعات الوطنية أمام تدفق البضائع والاتصالات والمعلومات وتنقل الأشخاص ونشاط السياحة العالمية. إن هذه الحركة هي مدعومة بواسطة توسع مفهوم المصالح العالمية الحيوية المشتركة مثل مشاكل البيئة، الطاقة البديلة، الأمراض العابرة للحدود، ندرة الغذاء، أزمات الاقتصاد العالمي، الانتشار النووي، أمن الملاحة العالمية، والقائمة طويلة. يتحدد العامل الإضافي المساعد على كثافة المنظمات في تسهيلات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي باتجاه تكوين هذه المنظمات، التي تنظر إليها على أنها فواعل فرعية مساعدة على توسيع أنشطتها وجمع المعلومات

وتتفيذ برامجها وتحسين الوجود الجيد للحياة الإنسانية. يساهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والنسائية في برامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي حول تحسين حقوق الإنسان المتعلقة بالطفل، المرأة، مكافحة الأمراض، الإغاثة، منع الحروب الأهلية، تنظيف البيئة، ونشر الوعي الإنساني والثقافة السياسة الجيدة. بطريقة أخرى، أصبحت هذه الفواعل جزءاً من عملية صناعة القرار العالمي تحت عنوان كبير اسمه -المجتمع المدني العالمي-¹.

5- ثوران التعبئة، يتضمن هذا المصدر لمعادلة التناقض تلك الأنشطة والحركة الكبيرة للأشخاص المتدفقة عبر المناطق وعلى مسافات بعيدة، سواء من خلال زيادة حركة السياحة العالمية، أو تنقل العمالة العالمية المرافقة لانتقال مراكز الإنتاج الاقتصادي، أو الهجرة الشرعية للأشخاص نحو المناطق الآمنة والغنية، أو الهجرة القسرية المدفوعة بواسطة الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الأهلية والفقر والمجاعة. وأكثر المناطق التي تشهد الحالات الأخيرة هي منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، بسبب الحروب الأهلية في المقام الأول في سوريا، العراق، نيجيريا، مالي، ليبيا، إفريقيا الوسطى، والسودان. كذلك ينعكس هذا المصدر في زيادة الاتصال بين الثقافات الكبرى بواسطة الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي وتدفق المحتوى الإعلامي عبر الفضائيات العالمية؛ الذي أدى بدوره إلى تحفيز ظاهرة التدخل الخارجي في الأزمات المحلية والشؤون الداخلية بصفة عامة للدول والمجتمعات، كاستجابة للضغط الإعلامي على صناع القرار العالميين وتحريض فواعل المجتمع المدني العالمي. المظهر الآخر "لثورات التعبئة Mobility Upheaval" هو توسع ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر إقليمي وعالمي، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وكذا جماعات تجارة السلاح وجماعات تجارة المخدرات وتهريب المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا نحو جنوب أوروبا.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن كل هذه التفاعلات عبر إقليمي وعبر عالمي قللت بشكل ملحوظ من قدرة الحكومات الوطنية حول التحكم في حدودها وبيئاتها المحلية، وأصبحت

¹ Jan Aart Scholte, «Global Civil Society, » in *Perspective on World Politics*, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Rutledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 238-9.4

معتمدة بشكل متزايد على دعم المجتمع الدولي والمساعدات الخارجية؛ في شكلها الاقتصادي، السياسي، وحتى الأمني. فإذا نظرنا إلى الكثير من الحكومات عبر العالم، نجد أنها غير مستقرة وتواجه تحديات محلية متزايدة سواء في بعدها الاقتصادي أو الأمني، مثل حكومات منطقة الشرق الأوسط المنهكة في نزاعات كبيرة مع جماعات مختلفة أو متخاصمة مع شعوبها، كحكومات النظام العربي التي تعمل بشكل حثيث على عرقلة تقدم عملية التحول الديمقراطي بواسطة خلق الأزمات وعدم الاستقرار واستخدام القوة العسكرية والتخويف الإعلامي من الإسلام السياسي. إذ كشفت صحيفة الأندبندت في 2014/08/25 نقلا عن أربعة مسؤولين أمريكيين، أن هناك اتفاق سري بين مصر ودولة الإمارات العربية لتنفيذ قصف جوي لمواقع قوات الثوار الإسلاميين في ليبيا لمنع تقدمهم نحو السيطرة على مطار العاصمة طرابلس؛ وهي العملية العسكرية التي أغضبت الأمريكيين بسبب أنها تمت دون إعلامهم بذلك.

6-تكنولوجيات التقنية الدقيقة، التي أصبحت تتدخل بشكل مندفع في الحياة الاجتماعية الخاصة للأفراد والجماعات والمجتمعات في الاتجاهات المتعكسة. إحدى جوانب تأثير "تكنولوجيات التقنية الدقيقة Microelectronic Technoligies"، تمكين الأفراد من الاتصال مع بعضهم البعض بسرعة فائقة، وإلغاء تأثير المسافات الجغرافية على التفاعلات البينية والتعاملات الاقتصادية؛ في مقابل ذلك الإلغاء المتزايد للخصوصيات الفردية، بسبب تسهيل عمليات التجسس وتسجيل المكالمات الخاصة وتخزين المعلومات الخاصة بكل المشتركين والمستخدمين للتكنولوجيات الجديدة، وتعقب كل ما يجري على أي نقطة من العالم. كما أن الاستخدام المتزايد لمثل هذه التكنولوجيات واعتماد الأنشطة الإنسانية عليها، قد زاد من حجم قابلية هذه الأنشطة والمنشآت وأنظمة الإدارة والتحكم للعطب بواسطة مصادر التهديد غير التقليدية. بالإضافة إلى تسهيل المفاوضات الدولية والأنشطة الدبلوماسية العالمية وعمليات المراقبة الإلكترونية وإدارة العمل الاستخباراتي العالمي. إن تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بعد مكنت الحكومات والمؤسسات العالمية من تغطية حركة الأشخاص والملاحية الدولية وتعقب هجرة الكائنات الحية في أعماق البحار والمحيطات والطيور في الأجواء، ومراقبة مستوى التلوث

وحركة الأجسام في الفضاء الخارجي. في نفس الوقت، يمكن أن تستخدم مثل هذه التكنولوجيات الدقيقة من قبل عصابات تجارة وتسويق المخدرات، التهريب، تجارة الأسلحة غير الشرعية، الإرهاب، وغيرها من الأنشطة التي تنتج عدم الاستقرار والأضرار الأمنية.

7- ضعف النزعة الترابية، الدول، والسيادة، كما أشرنا من قبل، أدت ديناميكيات العولمة وثورة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقليص أهمية الأبعاد المكانية والزمانية للجغرافيا، بشكل أثر على قدرة الدولة في تثبيت السيطرة الصارمة على حدودها، وتآكل المفهوم التقليدي لسيادة الدولة الوطنية. بل الأكثر من ذلك، نتيجة لتنامي الحاجات الكمالية لدى المجتمعات المعاصرة وتحولها إلى ضرورة في أذهان الأفراد، أصبح ليس بمقدور الدول الاستجابة بشكل فعال لمثل هذه الحاجات وتحقيق المطالب اليومية لمواطنيها؛ وبالتالي أنهكت مثل هذه الحاجات الكمالية القدرات الوظيفية للدولة الوطنية، بشكل دفعها حثيثا نحو المنظمات الوظيفية والمؤسسات العالمية والفواعل غير الحكومية لإشباع مثل هذه الحاجات بما فيها الأمن المجتمعي. فعلى سبيل المثال، تحت الضغط المتزايد لحمات الدعاية الإعلامية حول البضائع المختلفة، التي تبث على مدار الساعة في شاشات التلفزيون والإنترنت واللوحات الإشهارية في الشوارع، أصبح السلوك الاستهلاكي للفرد أكثر إثارة ومستفزا بشكل مستمر ومدفوعا وراء هذه البضائع؛ التي لا يستهلك أو يستخدم إلا جزءا منها، والباقي يتحول إلى قمامة تلوث البيئة. شكلت كل هذه العمليات الرمزية والسلوكية أعباء متزايدة على الأداء الوظيفي للدولة الوطنية، بحيث أصبحت الحاجات الكمالية تفوق بشكل كبير إمكانياتها، في مقابل تقلص الثقة الشعبية في الحكومات الوطنية بسبب هذا الضعف وتآكل القدرات الوظيفية؛ انعكس ذلك بشكل ملحوظ في صعوبة وجود الإجماع الوطني حتى حول القضايا الحيوية، وفي أحسن الأحوال التئام الأغلبية البسيطة حول تبني الخيارات الكبرى من قبل الحكومات الوطنية. في مقابل ذلك، أدت جوانب الضعف في قدرات الدولة إلى خلق الحاجة المتزايدة نحو التعاون الإقليمي والعالمي بين الدول حول مجالات القضية المختلفة بما فيها الأمن، إلى المستوى الذي أصبح ليس بإمكان أي فاعل في النظام الدولي بإمكانه الاستمرار والمحافظة على بقائه القومي بدون الاعتماد على الآخرين؛ لا يستثنى من ذلك القوى العظمى أو الضعيفة.

8-عولمة الاقتصاديات الوطنية، كانت إحدى الآثار الفورية والمباشرة للعولمة عقب نهاية

الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، تنامي موجة تحول الاقتصاديات الوطنية نحو الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة وزوال الحواجز الجمركية أمام تدفق البضائع العالمية. أدت مثل هذه العمليات إلى اندماج معظم الاقتصاديات الوطنية -بشكل كلي أو جزئي- في الأسواق الإقليمية أو الأسواق العالمية، تحرّكها في المقام الأول الفواعل غير الدول مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية؛ ومدفوعة بواسطة تبلور العمليات الإدراكية والانفعالية المشتركة مثل توحيد الأذواق، الميول الاستهلاكية، شيوع العلامات التجارية، وغيرها من الآثار الاقتصادية والرمزية "العولمة الاقتصادية الوطنية Globalization of National Economies". بقدر ما أدى اندماج الاقتصاديات الوطنية في العولمة الاقتصادية إلى وفرة فوق الحاجة للبضائع المختلفة، بقدر ما أضعف سلطة الحكومات الوطنية وتحكّمها في البيئة الاقتصادية المحلية، وضاعف من القابلية للعطب بواسطة التهديدات الأمنية غير التقليدية؛ مثل تنامي الجريمة، غسل الأموال، الفساد، الإرهاب، الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية والعمالية بسبب وجود هامش كبير لحرية التعبير. من جهة أخرى، نتج عن عملية اندماج الاقتصاديات الوطنية في العولمة حالة من التناقض وفي بعض الأحيان الصراع بين العولمة والنزعة المحلية، بحيث أن الأولى توسع الحدود والثانية تمجد الحدود. بتعبير آخر، تشجع العولمة حرية الحركة عبر الحدود للأفراد، البضائع، المعلومات، المعايير، الأموال، التكنولوجيا، والخبرات المتعددة من منطقة إلى أخرى ومن دولة لأخرى؛ في حين نجد أن النزعة المحلية تعمل في اتجاه كبح مثل هذه العمليات إلى حدها الأدنى.¹

لكن في نهاية المطاف مصطلح معادلة التناقض معني بعمليات العولمة وتنامي النزعة المحلية، كظاهرين تشكّلان مضمون مستقبل النظام العالمي وتتفاعلان بشكل مستمر وفي حالة اعتماد متبادل؛ بحيث أن مخرجات إحداها تصبح مدخلات أساسية لتفاعل الأخرى. إنه مفهوم مقترح لتفسير تلك التوترات والتناقضات بين قوى التشرذم المحلية وقوى التكامل للعولمة، بين أولئك

¹ James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 78-88 .

الذين يدفعون بسياسات حكوماتهم نحو الاندماج في الأسواق الإقليمية وأولئك الذين ينادون بالعزلة السياسية والاهتمام بالشؤون المحلية وعدم تحمل أعباء مشاكل العالم. فعلى سبيل المثال، تشهد المنطقة الأوروبية حركة حثيثة نحو زيادة الاندماج وكفاحا مريرا من أجل إبقاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي تعمل بشكل وظيفي وفعال وفي اعتماد متبادل منذ الأزمة المالية العالمية 2008. في نفس المسار وعبر إقليمي، تتنامى النزعة المحلية بشكل متزايد، انعكست في نفوذ اليمين المتطرف وصعود الأحزاب الممثلة له في الانتخابات المحلية والبرلمانية، العداء ضد المهاجرين، تنامي المطالب الانفصالية في إسبانيا والمملكة المتحدة، وتصاعد الشكوك حول فعالية الاتحاد الأوروبي والتكامل الإقليمي خاصة في الدول الإسكندنافية. ففي الحالة الأوروبية، يمثل الاتحاد الأوروبي التكامل الإقليمي، في حين يعكس نفوذ اليمين المتطرف في المجتمعات الأوروبية النزعة المحلية التي تدفع نحو شيوع مشاعر التشرذم. فعلى سبيل المثال، وقّع المشرعون في إقليم الباسك في إسبانيا على إعلان حق تقرير المصير في 2014/05/30؛ وفوز اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي في 2014، ومطالبة بعض الأعضاء المنتخبين الجدد بالحد من صلاحيات الاتحاد الأوروبي.

فنزعة العولمة هي حركة باتجاه توسيع سلطة المؤسسات العالمية والمنظمات فوق قومية وتشجيع التعاون عبر عالمي وتسهيل التدفق المتزايد للبضائع والمعلومات والأموال والأشخاص ورأس المال نحو البيئات المحلية للمجتمعات الوطنية؛ في مقابل أن النزعة المحلية هي المطالب الوطنية المتعصبة الكابحة للعمليات المتدفقة من الخارج والمشككة في المضمون المادي والرمزي الوافد من البيئة الخارجية نحو نظيرتها الداخلية. ففي المجال الاقتصادي، تشمل العولمة التوسع في إنتاج البضائع، تكثيف التجارة، وتشجيع الاستثمارات فيما وراء الحدود المحلية أو القومية للدول لتشمل العلاقات الاقتصادية العالمية. في حين أن النزعة المحلية مركزة حول الأنشطة الاقتصادية وسوق الاستهلاك المحلية، عبر سياسات حمائية والتشكيك في نيات فواعل العولمة الاقتصادية، عبر وصمها بصفة الإمبريالية والسيطرة على مقدرات الشعوب الضعيفة.

مستقبل النظام العالمي

الافتراض العام الذي يبنى على تحديد معالم مستقبل النظام العالمي هو: "فهم التوترات القوية، التناقضات العميقة، المفارقات المعقدة. إنه البحث عن النظام في الفوضى، عن التماسك في التناقض، وعن الاستمرارية في التغير. إنها من أجل مواجهة العمليات التي تغطي كلا من النمو والاضمحلال. إنها من أجل البحث في السلطات الغامضة، الحدود المخترقة، وأنظمة الحكم التي ظهرت. وكذلك من أجل اختبار الأمل المتضمن في اليأس".¹ بناءً على ذلك، يمكن تحديد معالم مستقبل النظام العالمي في عدد من العناصر أو الخصائص المحركة له، في النقاط التالية:

1- القيادة والتحكم

يأخذ مفهوم القيادة مضامين ومعاني وآليات مغايرة لتلك المألوفة في النظام الدولي التقليدي، بحيث يمكن الادعاء أنه من المناسب استبدال مصطلح "القيادة Command" بمفهوم "التحكم Control" أو "آليات التوجيه Steering Mechanisms"؛ على افتراض أنه المفهوم أو المصطلح الأكثر مناسبة في التعبير عن حقائق النظام العالمي، في مقابل أن المصطلحات التقليدية أصبحت مظلمة أو على الأقل أنها غير مناسبة في تحليل قضايا السياسة العالمية. الحديث عن التحكم وأدوات التوجيه يعني إعطاء دور للمعايير والقواعد واللوائح التي تصاغ جماعيا على المستوى الإقليمي والعالمي ويتم ضبط السلوك الفردي بواسطتها، ويصبح مؤشر السلوك الجيد من عدمه محددًا في الانضباط بمثل هذه المعايير. إنه مفهوم السلطة القائم على منح الامتيازات والمنافع أو الحرمان منها، وبسبب عظمة وتراكم وأهمية مثل هذه الامتيازات، تصبح المعايير واللوائح أكثر جاذبية والنكوص عنها أقل ربحا. يتم بهذه الطريقة التقليل من دور الهرمية وأساليب القيادة في ترتيب أولويات السياسة العالمية وصناعة القرار في مؤسسات النظام العالمي، وعوضا عن ذلك تزداد أهمية المشاركة المتعددة للفواعل في العملية التداولية حول صناعة قرارات السياسة العالمية.

¹ James N. Rosenau, Op. Cit., pp. 121-122.

إنها عملية تعتمد كثيرا على التوجيه الجماعي وحث السلوك الفردي نحو امتثال المعايير واللوائح الدولية، بدلا من الاعتماد على أدوات التهديد العسكري والرعب النووي وتوازن القوى التقليدي، الآليات الشائعة من النظام الدولي التقليدي.¹ الأكثر من ذلك، يتضمن مفهوم التحكم وآليات التوجيه القدرة العالمية على التأثير والقيادة المرنة لسلوك الفواعل الدولية، بواسطة جاذبية الامتيازات والمنافع التي تحيط بالمعايير واللوائح العالمية.

2- كثافة الاعتماد المتبادل المتعدد الخواص

تحدد الخاصية الثانية للنظام العالمي في استمرار عملية الاعتماد المتبادل في الكثافة والانتشار لتشمل القضايا المقصودة وغير المقصودة، الإيجابية والسلبية، الأمن وعدم الأمن، والحرب والسلام. بمعنى آخر، يصبح أي تصرف أو تغير أو ظاهرة تحدث في أي ركن من كوكب الأرض، لا تتفاعل بشكل معزول عن بقية العالم بما فيها الظواهر الجيولوجية والبيئية ناهيك عن الإنسانية (كما هو شائع في تراث الدراسات البيئية²). تعمل بنيات النظام العالمي، فواعله، ظواهره، مخرجاته، ومدخلاته في علاقة اعتماد متبادل؛ كل عنصر يغذي ويحرك ويعزز تفاعل العناصر الأخرى؛ حتى تلك الظواهر التي ينظر لها شكلا أنها معزولة ضمن مجتمع ما، سوف تعزز بشكل حثيث ظواهر وأفعال أخرى؛ وبذلك تجاوز مفهوم الاعتماد المتبادل المفهمة التقليدية المحددة من قبل الوظيفيين الجدد،³ ليمتد إلى المستوى العالمي كما هو مضمون التشخيص الكوني للعلاقات الدولية.⁴ فعلى سبيل المثال، وقوع الانقلاب العسكري في مصر 2013 وتعثّر الانتقال الديمقراطي، غذى بشكل متحم الصراعات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط على نطاق واسع، وامتدت الآثار

¹ Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

² Owen Greene, « Environmental Issues, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp3 .89 - 90.

³ Michael Hodges, « Integration Theory, » in Approaches an Theory In International Relations, ed. Trevor Taylor (London: Lowgman Group Limited, 1978), pp. 237-39.

⁴ Immanuel Wallerstein, "Patterns and Perspectives of the Capitalist World –Economy," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 501-12.

إلى منطقة جنوب أسيا. لقد عقب تعثر الانتقال الديمقراطي في مصر نشوب مرة أخرى صراعات دامية وقاسية بين الجماعات المختلفة في ليبيا (يغذي أحد أطرافها النظام المصري الجديد)، انتشار نفوذ تنظيم داعش وسيطرته على مناطق واسعة من سوريا إلى العراق، الحرب الإسرائيلية على المقاومة الفلسطينية في غزة بدعم قادة مصر ودولة الإمارات العربية، وأخيرا إعلان زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري عن إنشاء فرع له في الهند في 2014/09/04. لقد تغذت الجماعات الإسلامية المسلحة في الشرق الأوسط بشكل كبير من فشل جماعات الإسلام السياسي في الحكم عبر الديمقراطية؛ وهو الوضع الاستراتيجي الذي خلق بدوره اليأس والإحباط على نطاق واسع في قطاع الشباب الذي انتفض في ثورات الربيع العربي في 2011، وجعلهم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة.

أما الحديث عن الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتجاري، فقد أبسط فيه أنصار النظرية الوظيفية الجديدة¹ الحديث وبلوروا الكثير من مفردات التحليل، لكن الاعتماد المتبادل في قطاع البيئة وتغير المناخ هو الآخر ظاهر، بحيث أصبح نفث كمية معينة من ثاني أكسيد الكربون في الهواء يؤثر سلبا على النظام البيئي الكوني ككل؛ كما أكد على ذلك بشكل ثابت أنصار حماية البيئة والايكولوجيون.² إن لهذه الخاصية انعكاسات منهجية وعملية في تحليل مستقبل قضايا السياسة العالمية، بحيث يجب النظر إلى مجالات القضية المختلفة في علاقتها مع بعضها البعض على المستوى العالمي، وهو المنهج الكلاسيكي³ في التحليل.

سوف يأخذ الاعتماد المتبادل شكلا آخر المتمثل في اعتماد الفواعل على بعضها البعض في تشخيص المشاكل، بلورة الحلول، صياغة الخيارات، وصناعة القرارات عبر إقليمي وعالمي. إن مثل هذه الظاهرة آخذة في الاستمرار والكثافة في المستقبل، بسبب تنامي عدد المنظمات الدولية

¹ Reginald J. Harrison, Europe in Question : Theories of Regional International Integration, 2 ed. (London : George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975), pp. 27-36.

² Owen Greene, « Environmental Issues, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp3 .89 - 97.

³ وليد عبد الحى، تحول المسلمين في العلاقات الدولية (الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص 31-34.

الحكومية وغير الحكومية وتشعب شبكات التواصل والتعاون والاستشارة والتأثير بين هذه الفواعل ضمن الإطار العام للحوكمة العالمية.¹

3- التبعر والإبداع، بسبب تنامي عدد الفواعل غير الدول فوق قومية وتأسيس فروع لها في معظم دول العالم، فإن النظام العالمي آخذ بشكل متزايد في "التبعر Disaggregation"، وهناك احتمال كبير أن منحى التبعر مستمر التصاعد في المستقبل، ارتباطا بتصاعد وكثافة نشاط الفواعل غير الحكومية ودورها المتزايد في تصميم وتوجيه السياسة العالمية. تعكس خاصية التبعر غياب الهرمية الصارمة وتعويضها بتعدد مراكز قوى صناعة القرار، المبنية على أسس جد مرنة مثل القوة الاقتصادية، التجارية، الرمزية، المعلومات، والتكنولوجيا. خلقت خاصية التبعر بدورها حالة من الإبداع للآليات الجديدة في التوجيه والتحكم في سلوك الفواعل وتفعيل عمليات صناعة القرار داخل المؤسسات العالمية المختلفة، بشكل سوف يجعلها أكثر فعالية في توليد المهام وإشباع الحاجات المتنامية التي تتجاوز قدرات أي دولة منفردة مهما بلغت قوتها العظمى.

تحت تأثير خاصية التبعر للنظام العالمي وتنامي عدد الفواعل الدولية وكثافة شبكات العمل وعلاقات الاتصال، سوف يأخذ النظام في التطور نحو المنحنيات الأكثر تعقيدا، مع ظهور الانكسارات البنائية الفرعية بالتزامن مع ذلك؛ بسبب زيادة التشعب على المستويات تحت وطنية وتحت محلية في البيئة العالمية. يكون التطور المتوقع حول آليات التعاون والتنظيم الإبداعي لطرق العمل الجماعي مع الأفراد والجماعات المتباينة الثقافات والخلفيات السياسية والإيديولوجية، المنحدرة من مناطق متعددة عبر إقليمي وعالمي.

4- إعادة تحديد مفهوم السلطة

الخاصية الرابعة للنظام العالمي المستقبلي هي إعادة تحديد مفهوم وأبعاد وحدود السلطة في ظل مفهوم الحوكمة العالمية، بما يعني تقلص شيوع الهرميات التقليدية للنظام الدولي وتبعر مراكز

¹ Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in Global Governance," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 01-13.

وقوى صناعة القرار العالمي. يحمل المفهوم الجديد للسلطة القدرة الجماعية السريعة في صناعة القرارات التي تخص جماعة كبيرة من الناس عبر العالم، الأبعد من ذلك، أن السلطة بهذا المفهوم تصنع القرارات الأكثر جدوى في الاستجابة الفعالة للحاجات المتنامية والمطالب المتزايدة عبر إقليمي وعبر عالمي. الخلفية الأساسية لهذا الادعاء هي أن العالم آخذ في التحول نحو الانتماء الجماعي المتضمن المصلحة المشتركة (كما هو ادعاء أنصار نظرية الجماعات الأمنية¹)، المهارة الموحدة، والأهداف الفنية الواحدة. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، حدد جيمس روزنو² مؤشرات هذا التحول في عدد من النقاط هي: (1) كثافة التفاعلات المخترقة للحياة اليومية الخاصة بالمجتمعات والجماعات والأفراد؛ (2) استمرار التفاعل عبر عالمي/إقليمي/عالمي؛ (3) توسع المجال الوظيفي للنظام العالمي ليشمل الخصوصيات الفردية والجماعية؛ (4) التشعب في البنيات البيروقراطية عبر عالمي بشكل مركب أو في صورة مصفوفة متفاعلة.

لقد مكنت ثورة المهارة الأفراد والجماعات من المفهمة الجيدة لحاجاتهم ورغباتهم وطريقة إشباعها، وكذا كسب القوة من أجل الانخراط في العمل الجماعي بغض النظر عن التباينات السوسيولوجية المشار إليها سابقا. سوف تؤدي ديناميكيات ثورة تكنولوجيا التقنية وثورة المهارة إلى خلق أشكال جديدة من تنظيم العمل الوظيفي، والتي بدورها سوف تحمل معها نمط التعبير السياسي المناسب عن الحاجات والإرادات، والمحددة في الكيانات التنظيمية المتشعبة عبر العالم؛ المدفوعة بواسطة العولمة المتزايدة للاقتصاديات الوطنية والمحلية وشيوع النزعة الاقتصادية الإقليمية والعالمية. لا شك في أن البنيات الاقتصادية الفرعية تولّد بدورها أشكالا من السلطة من أجل التعبير عن إراداتها وحاجاتها، وحتى طريقة عملها من أجل زيادة جوانب الجذب إليها - كما هو مفصل في النظرية الوظيفية الجديدة³.

¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 30-37.

² James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 130-31.

³ Michael Hodges, « Integration Theory, » in Approaches and Theory in International Relations, ed. Trevor Taylor (London: Longman Group Limited, 1978), pp.195- 237.

عادة تحمل الأهداف والأنشطة الاقتصادية أفكارا سياسية من أجل تبرير شرعيتها التي تتحول تدريجيا إلى شكل من أشكال البناء السياسي، يمكن الاستشهاد على ذلك بالمنظمات الوظيفية الإقليمية التي عادة تبدأ بالأهداف الاقتصادية، لكنها تنتهي في آخر المطاف إلى الأهداف السياسية أو كما يطلق على ذلك في جنوب شرق آسيا "بطريقة الأسيان".¹ فبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ذات اهتمام اقتصادي وتجاري بحت، إلا أنها تحمل من جهة أخرى نمطا من التنظيم السياسي المعبر عنه في الشروط الموضوعية لقبول الأعضاء الجدد، والتي عادة تكون موضوعا جوهريا لمفاوضات طويلة بين المنظمة والأعضاء الجدد؛ الذين لا يقبلون إلا بعد إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية محلية، واكتساب المعايير الدولية السياسية والاقتصادية المعتمدة من قبل المنظمة.

من ناحية أخرى، ساهمت ثورة تكنولوجيا التقنية في خلق القابلية للعطب المتزايدة للبنيات المتشعبة الخاصة بالنظام العالمي، بسبب الاعتماد الكثيف على أجهزة الحاسوب والإدارة عن بعد وتنامي الشبكات العنكبوتية، التي يتم بواسطتها تنسيق صف هائل من الأعمال والصفقات وتنسيق الحجم الهائل من عمليات صناعة القرار التي تصنع بطريقة آلية في العالم السايبري. زيادة القابلية للعطب من قبل خصوم غير محددين وبأضرار جسيمة تمتد عبر إقليمي وعبر عالمي، تعني بطريقة أخرى صياغة أشكال جديدة للسلطة متضمنة في مفهوم الحوكمة العالمية،² التي سوف يحتل فيها الفنيون والبيروقراطيون والخبراء المفاصل الأساسية للإدارة والتحكم والتوجيه.

5- تنامي دور الفواعل غير الدول

خلقت ديناميكيات العولمة وعمليات التبعر داخل المجتمعات الوطنية فرصا متزايدة أمام المنظمات غير الحكومية والصف الواسع من الفواعل غير الدول، من أجل لعب دور في النظام

¹ Amitav Acharya, "Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia," in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 198-225.

² Mark Laffy and Jutta Weldes, "Policing and Global Governance," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), p. 59.

العالمي والتدخل المتزايد في جزيئات القضايا؛ لإسعاف ضحايا النزاعات الدولية والكوارث الطبيعية والتأثيرات المأساوية لتغير المناخ وانحطاط النظام البيئي العالمي. لا شك أن عولمة الاقتصاديات الوطنية زاد من كثافة الاعتماد المتبادل العالمي، لكن في نفس الوقت، من الآثار الجانبية غير المقصودة أن أدى إلى ظهور الكثير من الثغرات التي تنفذ منها الفواعل غير الدول نحو المجتمعات المحلية والتأثير في السياسات الوطنية؛ وكنتيجة لجوانب الجذب الكثيرة التي حملتها أنشطة مثل هذه الفواعل، تبلور الوعي العالمي حول أهميتها وقيمة دورها في استقرار النظام العالمي. يتعلق الأمر في هذا الصدد، بفواعل المجتمع المدني العالمي، الحركات الاجتماعية، والاتحادات العلمية، والشركات المتعددة الجنسيات، جماعات حماية البيئة وحقوق الإنسان، والأطباء؛ تلك الفواعل التي أصبح ليس بالإمكان الاستغناء عن دورها في تسوية القضايا العالمية، وتوفير الحلول للمشاكل التي تواجه الجماعات الكبيرة عبر العالم.

كنتيجة للتدخلات المتكررة وذات المخرجات النفعية الملحوظة من قبل الفواعل غير الحكومية، أصبحت هذه الأخيرة تدرك أنها معنية بكل الموضوعات التي تطرح في مؤسسات النظام العالمي، وفواعل رئيسية في تصنيف القضايا وتحديد الأجندة العالمية وصناعة القرارات ذات العلاقة، وبطريقة آلية معنية بآليات التحكم والتوجيه للحكومة العالمية؛ خاصة عندما تكون المداولات حول قضايا تمس جماعات كبيرة من الناس عبر العالم مثل الأمراض العابرة للحدود، الكوارث الطبيعية، والنزاعات الأهلية.

تتحدد جوانب قوة المجتمع العالمي غير الحكومي في امتلاك الخبرة المتراكمة ووفرة المعلومات حول مجالات القضية الحيوية ذات العلاقة باهتمام جماعات كبيرة من البشر عبر العالم. فالمنظمات الطبية فوق قومية مثلا، أصبحت لديها خبرة كبيرة حول طرق وأساليب التعامل مع الأزمات الصحية العالمية من قبل فيروس إيبولا أو إنفلوانزا الخنازير أو الإيدز. ينسحب نفس التحليل كذلك على المنظمات الحقوقية فوق قومية التي أصبحت لها قدرة كبيرة في حماية حقوق الإنسان والتنبؤ بالأزمات الدولية وغيرها من الأنشطة، التي عادة تقوم بها الجماعات الأمنية بتعبير

بعض المنظرين في العلاقات الدولية.¹ بسبب جوانب قوة المجتمع العالمي غير الحكومي، أصبحت لهذه الفواعل قدرة متزايدة في صياغة مضامين المصالح فوق قومية، معايير التفاعل العالمي، تأطير الأنشطة العالمية، وتصميم البدائل الخاصة بالاتفاقيات الحكومية. إنها تساهم في شيوع منطق النظام العالمي على حساب اهتمامات وخاصيات النظام الدولي الكلاسيكي، مثلاً تنظيم الفوضى الدولية، إعادة ترتيب الأولويات العالمية، وإعادة صياغة مرجعية السلوك العالمي بأن تكون الجماعة العالمية هي المرجع النهائي في صياغة الأهداف وتحديد المصالح فوق قومية. من الناحية الإمبريقية، تشير التقديرات العالمية² أنه خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين ناهز عدد المنظمات غير الحكومية في القطاعات غير النفعية 17.000 منظمة، وبلغ خلال فترة التسعينيات من نفس القرن عدد الشركات العاملة عبر عالمي 35 ألف شركة لها تقريباً 150 ألف فرع خارجي عبر عالمي.

6-الحركات الاجتماعية

الخاصية السادسة للنظام العالمي هي تنامي عدد وأنشطة الحركات الاجتماعية عبر العالم وتدخلها المتزايد في التأثير على مخرجات النظام العالمي والتنويه أو التشهير بالقضايا الإنسانية المهملة أو المقموعة أو المنسية. يتميز هذا النوع من الفواعل بعدم التنظيم والنشاط التفائلي والتنسيق عبر إقليمي وأحياناً عبر عالمي، حول القضايا المشتركة والأكثر عمومية مثل حماية البيئة، حقوق الإنسان، مناهضة العولمة. تحول امتداد أنشطة هذه الفواعل عبر العالم بواسطة أفراد يتفاعلون من خلال عضوية غير محددة ودون قيود سياسية أو جغرافية، إلى إحدى مصادر نشاط الحوكمة العالمية في توليد آليات التوجيه وضبط السلوك العالمي؛ بل الأكثر من ذلك أصبحت مصدراً مهماً في جمع المعلومات وتحديد ردود الأفعال الحقيقية إزاء أداء المؤسسات العالمية. تملك الحركات الاجتماعية العالمية جانباً كثيراً من الموضوعية والمصادقية الأخلاقية بواسطة طبيعة تكوينها والأعضاء المنتمين إليها، فهي تضم نشاطاً من مناطق مختلفة تجمعهم قضايا مشتركة

¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 30-57.

² James N. Rosenau, Op. Cit., p. 131.

مهمة، ليس لها مقر خاص بها أو انتماء قومي أو لون سياسي؛ وبذلك تقبل عضوية أي أحد يريد أن يكون جزءاً من النشاط الإنساني العالمي. بفضل هذه الخصائص البنائية ومضمون الأجندة التي تحملها والمجال المكاني الموسع لاهتمامها وأنشطتها، كسب هذا النوع من الفواعل الخاصية فوق قومية التي تتجاوز اهتمامات والحدود الجغرافية للحكومات الوطنية، وجذبت انتباه مؤسسات ومنظمات النظام العالمي.

طالما أن الحركات الاجتماعية هي فواعل فوق قومية تتخطى الأبعاد المكانية والسوسيولوجية والانتماءات السياسية للمجتمعات، فإنها تعمل باتجاه نسج روابط متعددة القطاعات تشكل في مجموعها جزءاً من مضمون النظام العالمي. المادة المستخدمة في جلب الأعضاء من مناطق مختلفة وجذب الانتباه العالمي لأنشطتها هي القضايا المثارة أو الخطاب بصوت عالي باسم القضايا المطروحة من قبيل شؤون المرأة، الطفل، البيئة، السلام العالمي، حقوق الإنسان، وغيرها؛ وهي الموضوعات التي عادت تغري اهتمام جماعة كبيرة من الناس عبر العالم بمن فيهم أولئك الذين يقطنون القسم الجنوبي من كوكب الأرض. ومن ثم تعمل الخاصية الخامسة للنظام العالمي باتجاه تلطيف الفوضى الدولية وتجاوز تعقيدات نظام وستفاليا، القائم على الدولة القومية المحركة بشكل قاس بواسطة المصلحة الوطنية وهاجس البقاء القومي؛ وهي الأفكار الجوهرية التي يواجه بها أنصار النظرية الكونية¹ إدعاءات الواقعية الجديدة.

من ناحية أخرى، تتحدد قوة الحركات الاجتماعية في افتقارها لبنية هرمية واضحة التي أتاحت لها مجالا كبيرا للتلقائية وعفوية متابعة الأنشطة والتعبئة المستمرة لقضاياها. يمكن الاستشهاد في هذا الصدد بالحملة التي أطلقتها "جماعة مقاطعة ناستالي الدولية The International Nestlé Boycott Committee"² لتعبئة المقاطعة لمنتجات ناستالي على مدى سبع سنوات حتى أذعن شركة ناستاليلمطالبها. وهناك أمثلة أخرى للحركات الاجتماعية في

¹ Martin Shaw, «The State of Globalization: Towards a Theory of State Transformation,» in *Perspective on World Politics*, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 130-44.

² James N. Rosenau, Op. Cit., p. 132.

الشرق الأوسط مثل الحملة العربية لمقاطعة منتجات الشركات التي تدعم إسرائيل، على خلفية الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في 2002 واستمرت بعد ذلك عدة سنوات، وقبلها الحملة العربية لمناهضة التطبيع مع إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 1993.

7- تنامي دور المدن العالمية

بسبب العولمة المتزايدة للاقتصاديات الوطنية وكثافة المعاملات التجارية عبر عالمي وتنامي الاعتماد المتبادل وزيادة رسوخه كخاصية بارزة ومميزة للنظام العالمي، ظهر دور التجمعات الحضرية الكبرى في العالم التي تحتضن كثافة سكانية ومراكز حيوية للمبادلات الاقتصادية والتجارية والأسواق المالية ومقرات للشركات المتعددة الجنسيات وشبكة كبيرة للبنوك والأنظمة المصرفية العالمية مثل نيويورك، طوكيو، سنغافورة، هونغ كونغ، سول، وغيرها من العدد المتزايد من المدن العالمية المرشحة لأن تكون مقرا لبنيات ومؤسسات الاقتصاد العالمي. الجانب التحليلي المهم ذي الصلة بمستقبل النظام العالمي هو أن دور هذه المدن آخذ في التنامي، الذي سوف يتجاوز دور الدول كوحدات تقليدية في النظام الدولي، على الرغم من أنه من الناحية السياسية تعتبر الأولى جزءاً من السيادة الوطنية للثانية، إلا أنه بسبب كثافة المعاملات فوق قومية وحركة التنقل العالمي وتركز الأنشطة العالمية في مثل هذه التجمعات الحضرية؛ يصبح دورها أكثر تأثيراً وأقوى ثقلاً في النظام العالمي من الدول نفسها. نتيجة لتنامي دور المدن العالمية، هناك من يعتقد بعودة النظام العالمي في التشكل من النقطة التي بدأ منها النظام الدولي وهي نظام دولة-المدينة في العهد الإغريقي، وكيف أنه بسبب تنامي أهمية المدن اليونانية التجارية والعسكرية والسياسية، نشأت النواة الأولى للنظام الدولي آنذاك.

في العهد الحديث، نشأت النواة الأولى لدور المدن العالمية عند توقيع عهد التعاون عام 1988 بين أربع مدن أوروبية وهي: ليون، ميلان، شتوتغارت وبرشلونة؛ وهي مدن تملك بنية تحتية صناعية، اتصالات والنقل، وموقع جغرافي مهم لنشأة نظام كثيف للتجارة والمعاملات الاقتصادية والمالية العالمية، في ظل خفة القيود السياسية والوطنية بفعل قوانين الاتحاد الأوروبي. يتوقع أنصار

العولمة أنه سوف يظهر في النظام العالمي تقريبا 19 مدينة عالمية يقطن كل واحدة منها على الأقل 20 مليون نسمة، وسوف تبقى القائمة مفتوحة في المستقبل لمدن أخرى مرشحة لاحتلال مثل هذه المواقع العالمية. خاصة تلك المدن الساحلية التي تشهد كثافة سكانية متزايدة في شمال شرق وجنوب شرق آسيا على المحيط الهادي والهندي، وتجذب الأنشطة الاقتصادية والتجارية نحوها بشكل ملحوظ منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. فبضع من هذه المدن اليوم تحتضن مراكز حضرية تمثل تقريبا 4 بالمائة من سكان العالم، وتضم 90 بالمائة من الأنشطة المالية العالمية، النقل الدولي، المبادلات التجارية، وشبكات المعلومات الدولية.

8- ظهور التحالفات فوق قومية

الجوانب الأكثر بروزا في عمل النظام العالمي هو استبدال التحالفات الإقليمية بالتحالفات العابرة للمناطق والقارات حول مجال قضية محددة وتُفَضُّ بمجرد الانتهاء من حل القضية التي تأسس الحلف من أجلها، على شاكلة التحالف الدولي "عاصفة الصحراء" عام 1991 بقيادة الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت؛ والتحالف العالمي لمكافحة الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي دعت إليه إدارة جورج بوش الابن؛ ومجموعة العشرين لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية عام 2008؛ والتحالف الدولي التي دعت إليه إدارة باراك أوباما في سبتمبر 2014 لمواجهة تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسوف يستمر النظام العالمي في العمل بواسطة تكوين التحالفات العالمية أو ما يسمى "بالتحالفات العابرة للحدود-Cross border coalitions"، من أجل مواجهة التحديات المتعددة الخواص التي تتحدى المجتمع العالمي. الخصوصية الجديدة لمثل هذه التحالفات العابرة لحدود القارات أنها ليس بالضرورة أن يكون أعضاؤها فقط الدول كما في الأمثلة المشار إليها سابقا، وإنما يمكن أن تتشكل من المنظمات الدولية وغير الحكومية وفواعل المجتمع المدني العالمي والاتحادات المهنية والعلمية والطبية والإغاثية والفنية وغيرها من قطاعات العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

يمكن أن تأخذ مثل التحالفات العابرة للحدود العالمية شكل "الجماعات الافتراضية Virtual Communities" التي تتفاعل عبر شبكة الإنترنت وتركز اهتمامها على وسائل التواصل

الاجتماعي في صياغة وتحديد الأجندة وتقديم المساعدات والتعبئة العالمية حول مجالات القضية المختلفة، وغيرها من أوجه الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية وحتى الثقافية. لكن يجب الإشارة إلى أن مثل هذه التحالفات فوق قومية هي مترافقة تماما مع الانفجار الهائل في ديناميكيات وأنشطة العولمة عقب نهاية الحرب الباردة، عندما تسابقت الاقتصاديات الوطنية المحافظة في مناطق عدة من العالم نحو الانخراط في الاقتصاد العالمي؛ وتحول بموجب ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هدفا لمعظم الحكومات الوطنية في الديمقراطيات الناشئة. فعلى سبيل المثال، عند التوصل في أمريكا الشمالية إلى الاتفاقية الثلاثية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا حول " اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (NAFTA)" في عام 1993، ظهرت الكثير من التحالفات المهمة بقضايا البيئة، حقوق الإنسان، العمل، الهجرة، التي أصبحت تنسق أنشطتها عبر إقليمي بواسطة التسهيلات المتضمنة في هذه الاتفاقية. النتيجة هي أن الانفتاح الاقتصادي للمجتمعات على بعضها البعض عادة يولد فرصا كبيرة لظهور مثل هذه التحالفات فوق قومية،¹ التي أصبحت بدورها خاصية بارزة تميز النظام العالمي المعاصر.

9- أنظمة القضية

يشير مفهوم "أنظمة القضية Issue-Systems" إلى ظهور المنظمات المتخصصة في قطاع معين والفواعل غير الحكومية التي تشارك معها في بلورة وترتيب جدول الأعمال وتحديد الخيارات وصناعة القرار حول موضوعات محددة تخصها؛ مثل المنظمات المهمة بالصحة، البيئة، العمل، الأمن، حقوق الإنسان، المرأة، الطفل، التربية، البحث العلمي؛ وغيرها من قطاعات العمل ومجالات الاهتمام التي أصبحت موضوعا للتعاون عبر إقليمي وعبر عالمي. في الحقيقة أن ظهور أنظمة القضية ليس وليد المفاجأة بقدر ما كانت عملية متطورة بلغت ذروتها في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بسبب التوجه الملحوظ للعالم نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية

¹ David Held, Anthony McGrew, David Giddens & Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Great Britain: T. J. International, Padstow, Cornwall, 2003), pp. 236-44.

(الجماعة الاقتصادية الأوروبية) والعالمية (اتفاقية الجات). لقد تحدث كثيرا كارل دويتش¹ وأنصار النظرية الوظيفية/الوظيفية الجديدة² عن ظهور المنظمات المتخصصة في قطاعات معينة دون أخرى، مثل الاتحاد العالمي للبريد، منظمة العمل، ومنظمة الصحة العالمية. من المتوقع أن يستمر النظام العالمي مستقبلا في التخصص الوظيفي عبر تحسين أداء المنظمات القطاعية وزيادة الاتفاقيات المتخصصة في مجالات العمل الجديدة والناشئة، بواسطة تأثير تطور العمل العالمي والعولمة الاقتصادية وكثافة الاعتماد المتبادل العالمي. مثلا الدفع نحو مزيد من الاتفاقيات العالمية حول البيئة، حقوق الإنسان، براءات الاختراع، حماية الملكية الفكرية، القرصنة الإلكترونية، الحرب السيبرانية، تكنولوجيا المعلومات، الخصوصيات الفردية، الاستتساخ البشري، ثورة المهارة، الهجرة؛ وهناك صف غير محدد من مجالات العمل المتخصصة التي سوف تعقد حولها اتفاقيات وتولد منظمات متخصصة تقوم على تطوير العمل فيها.

تخضع مثل هذه القضايا إلى العمل المؤسسي المنظم أين توضع بشكل جماعي القواعد، المعايير، المبادئ، إجراءات الضبط، وطرق حل النزاع في حالة وقوع المخالفات أو عدم الالتزام بقواعد اللعبة بين الفواعل (تعكس هذه العناصر معنى القوة المؤسسية في النظام العالمي³)، تعكس كل هذه الخاصيات الجوانب المؤسسية في عمل النظام العالمي. تعتبر أنظمة القضية آليات الحوكمة العالمية في ضبط وتوجيه الفواعل نحو الأهداف المشتركة وتحقيق سلوك الخضوع والاستجابة للمعايير العالمية في العمل الدولي المشترك؛ خاصة داخل تلك الهيئات والبنيات فوق قومية التي أنشئت بالتوافق لإنجاز أهداف محددة.

¹ Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 230 -56.

² Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 386-93.

³ Ethan B. Kapstein, "Power, Fairness, and the Global Economy," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 80-81.

ليس بالضرورة أن تكون دائما آليات التحكم ومفهوم السلطة واضحا في أنظمة القضية، بحيث أنها يمكن أن تكون فضفاضة ورخوة غير فعالة في التحكم، كما يمكن أن تكون غير منظمة وغير رسمية ومثيرة للخلافات، بسبب طبيعة الأعضاء الذين ينحدرون من ثقافات متباينة. لكن في منظمات أخرى، تظهر فعالية الأعضاء في السعي وراء الأهداف والتعاون من أجل حل المشاكل المطروحة والميل المتزايد نحو صناعة التوافقات وتقادي الموضوعات المثيرة للخلاف. هذا يعني بطريقة أخرى، أن آليات التحكم مشكّلة وقادرة على ممارسة السلطة الفعلية بطريقة يجعل الحوكمة العالمية تعمل بجدية متزايدة حول الإشباع المتعدد للحاجات المطلوبة، خاصة عندما يتشكل انطباع راسخ لدى الأعضاء بضرورة الانصياع لمقررات ومعايير الحوكمة العالمية، حتى ولو كان ذلك بطيئا لكنه التزام ثابت في السلوك الجماعي المنظم. لذلك، يجب التأكيد على أن آليات التحكم وتحقيق الانصياع الجماعي للوائح وقواعد العمل والقرارات الخاصة بأنظمة القضية، سواء كانت ناشئة أو بلغت مرحلة النضج، تتم بواسطة الجهود المشتركة للفواعل الحكومية وغير الحكومية والاعتقاد الراسخ في أهمية ومنفعة التعاون فوق قومي.

من ناحية أخرى، ساهم وفي نفس الوقت عكس مفهوم أنظمة القضية عملية توسيع أو إعادة مفهومة قضية الأمن، التي علت أصوات عديدة للمطالبة بها في سياق إعادة مراجعة تراث نظرية العلاقات الدولية¹ في تسعينيات القرن العشرين وما بعدها. على اعتبار أن أنظمة القضية لا تبنى فقط حول الاهتمامات التقليدية للمجتمع الدولي مثل مناهضة الانتشار النووي، مقاومة الحروب، تفكيك الأسلحة الخطيرة، وحظر الألغام الأرضية المضادة للأشخاص؛ وإنما امتدت بشكل كثيف نحو مجالات القضية التي تهم البقاء الصحي والوجود الأمن والجيد للجنس البشري، مثل الاهتمام بقضايا البيئة، حقوق الإنسان، الهجرة، احتواء انتشار الأمراض المعدية العابرة للحدود، معالجة الآثار المأساوية للكوارث المناخية والطبيعية، الاهتمام بالآثار السلبية للحروب الأهلية والنزاعات العرقية، السياحة، التبادل الثقافي، وغيرها من القضايا الناشئة عن تطور النظام العالمي وحركة

¹ Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp.235 - 56.

العولمة الاقتصادية. تثبت أنظمة القضية - من الناحية المؤسسية وعبر الحدود الإقليمية والعالمية - مفهوم الأمن الواسع المتعلق بالجماعة الكبيرة من الناس التي تقطن كوكب الأرض. عندئذ يصبح مفهوم الأمن الجديد أو بتعبير باري بوزان "إعادة مفهمة الأمن"¹ من الخصائص الجوهرية للنظام العالمي المعاصر.

¹Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 12-33.